

وبالإمكان إثبات عملية الخصم بطريقة توسيط حساب أوراق قبض برسم الخصم، وهنا تكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

١ - عند إرسال الورقة ليقوم البنك بخصمها:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
٦/١			من ح/ أوراق قبض برسم الخصم إلى ح/ أوراق القبض	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠

٢ - عند ورود الإشعار من البنك:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
			من مذكورين ح/ البنك		٢٧١٦٠
			ح/ الخصم المستحق على الأوراق التجارية إلى ح/ أوراق قبض برسم الخصم	٢٨٠٠٠	٨٤٠

ويجب ملاحظة أن ح/ الخصم المستحق على الأوراق التجارية يعتبر أحد حسابات المصاريف الذي يتم إقفالة في حساب الأرباح والخسائر.

**رابعاً: تظهير أو تحويل الورقة:**

نظراً لقابلية أوراق القبض للتداول، فإن المنشأة قد تقوم بتظهير الورقة للغير في مقابل الحصول على خدمة أو أصل جديد أو بضاعة أو سداداً لدين مستحق. وفي جميع هذه الحالات تظل المنشأة الدائنة (التركي) كما سبق وأن ذكرنا مسؤولة في حالة امتناع المدين عن سداد المبلغ المستحق عليه.